صيانةُ العَقْل

المبادئ العقليّة الأوّليّة

(أهميّتها وخطورة الطّعن فيها)

إعداد

أنمار قحطان كاظم

anmar.qahtan@outlook.com

ربيع الثاني – ١٤٤١ تشرين الثاني – ٢٠١٩

المقدمة:

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله، والصّلاة والسّلام على سيِّدنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه ومَن والاه..

أمّا بعد: فإنّ مسألة المبادئ العقليّة الأوّليّة تعدّ مِن أهمِّ المباحث في فلسفة المعرفة، بل هي المرتكز الأساس الذي يُبنى عليه هرم المعارف، وإليها ينتهي تسلسل البراهين في منظومة الاستدلال.

ونظراً لما لها من أثرٍ بالغٍ – قد يكون حاسماً في السِّجال الإيمانيّ الإلحاديّ – فقد كَثُرَ الجدل بشأنها في الأوساط الإلحاديّة؛ بينَ مُثبتٍ لها دون إثبات ما يترتّب على هذا الإثبات من اعترافٍ بوجودها؛ فينفي فطريّتَها وأوّليتها، وبينَ نافٍ لها بالكليّة، هرباً ممّا يلزمه من إثباتها.

وفي هذا البحث، سنحاول أنْ نُبيِّنَ ماهيّة هذه المبادئ وسماتها وأهميّتها وخطورة الطّعن فيها أو التقليل من دلالتها وما يترتب عليه.

ولكون البحث في مسألة المبادئ العقليّة الأوّليّة مندرجاً تحت نطاق نظريّة المعرفة؛ فإنّنا سنقدِّمُ بتمهيدٍ مختصرٍ للبحث يتناول – بإيجازٍ – أساسيّات نظريّة المعرفة، وتعريفاً موجزاً لدلالة مفهوم العقل.

وبناءً عليه فقد قسمنا البحث إلى تمهيدٍ ومبحثَيْنِ رئيسَيْنِ، هما:

التّمهيد: وفيه عرضٌ مختصرٌ لأساسيّات نظريّة المعرفة وتعريف العقل.

المبحث الأوّل: تعريف المبادئ العقليّة الأوّليّة، وما هي أبرز سماتها وموقف الحِسِّيِّينَ منها؟

المبحث الثاني: أهميّة المبادئ العقليّة الأوّليّة، وخطورة الطّعن فيها.

والله تعالى الموفِّق والمعين.

التّمهيد: في أساسيّات نظريّة المعرفة

بالإمكان تعريف نظريّة المعرفة بأنّها: **بحثٌ في طبيعة المعرفة، وأصلها، وقيمتها، ووسائلها، وحدودها**.

من هذا التّعريف يمكن تقسيم مباحث نظريّة المعرفة إلى:

أوّلاً: **طبيعة المعرفة**.

ثانياً: **مصادر المعرفة**.

ثالثاً: **إمكانية المعرفة**.

أوّلاً: طبيعة المعرفة: ولفهم هذه الطّبيعة، فإنّنا نحتاج إلى الإجابة عن هذا السّؤال: هل توجد للمعرفة تحقُّقٌ موضوعيٌّ أم لا؟، وفي هذا المجال توجد ثلاثة اتِّجاهاتٍ:

١. **الاتِّجاه الواقعيّ**: وينصّ على أنّ لِلذّات المدرَكة (العالم الخارجي) تحقُّقَها الموضوعيَّ المستقلَّ عن الذّاتِ المدرِكة، وأنّ العالم الخارجيَّ مُتحقِّقُ الوجود، سواءٌ وُجِدَ الإنسانُ أو لا.
٢. **الاتِّجاه المثاليّ**: وينصّ على أنّ إدراك الإنسان هو الذي يولِّد هذا العالمَ الخارجيّ، وهو الذي يصنع العالمَ الخارجيّ، فإذا لم يكنْ ثمّة ذاتٌ مدرِكة، فلن يكونَ هناك ذاتٌ مدرَكة. (لا يوجد إنسانٌ؛ لا يوجد عالمٌ خارجيّ)؛ أي أنّ هذا الاتِّجاه بعكس الاتجاه الواقعيّ.
٣. **الاتِّجاه البراغماتيّ (النّفعيّ)**: معيار كون الأمر معرفةً أو لا، هو مردود النّفع الذي تعود به هذه المعرفةُ على الإنسان، فالشّيء الذي ينفع الإنسانَ هو معرفة، والشّيء الذي لا ينفعُ الإنسانَ ليس بمعرفة، حتّى لو كانت عند أصحاب الاتِّجاه الواقعيّ مطابقةً للواقع، وكلّ ما يؤثر إيجاباً في سلوك الإنسان هو منفعة.

- **التّصوّر الإسلاميّ**: يتقاطع مع الاتجاه الواقعيّ بأن المعرفة تابعةٌ للعالم الخارجيّ ولها تحقُّقها الموضوعيّ، وأنّه ليس كلّ ما يمكن للإنسان أنْ يتصوّرَهُ بعقله يلزم – ضرورةً – أنْ يكونَ له تحقّقٌ موضوعيٌّ في الخارج.

ثانياً: مصادر المعرفة: في مجال تحديد مصادر المعرفة توجد أربعة اتِّجاهات:

١. **الاتِّجاه التّجريبيّ**: يُعبَّرُ عنه بالاتِّجاه الحِسِّي، وهو الذي يحصر المعرفةَ في الإطار الحِسِّي فقط؛ أي أنّه لا يمكن التّعرّف على العالم الخارجيّ الّا عن طريق الواردات الحِسِّيّة التي تَرِدُ عليه (المعرفة محصورة في التّجربة الحِسِّيّة).

٢. **الاتِّجاه العقليّ**: وهو الذي يحصر المعرفةَ بالعقل فقط، بدعوى أنّ الحواسَّ يمكن أنْ تُخدعَ ولا تعطي معرفةً صحيحة (المعرفة محصورة في التّصوّرات العقليّة فقط).

٣. **الاتِّجاه النّقديّ**: يسعى للمزاوجة بين الاتِّجاه الحِسِّيِّ، فالعقل – بحسب هذا الاتِّجاه – يُوفِّرُ قوالبَ تصبُّ فيها الواردات الحِسِّيّة؛ فالعقل يُوفِّرُ قالبَ الزّمان – مثلاً –كي تترتّبَ الواردة الحِسِّيّة على وَفْقِهِ، فتتكوّنَ المعرفة.

٤. **الاتِّجاه الحدسيّ (ويسمّى الاتِّجاه الصُّوفيّ)**: المعرفة – عند أصحاب هذا الاتِّجاه – عبارةٌ عن حدسٍ أو إلهامٍ يأتي للإنسان دفعةً واحدةً من غير نظرٍ أو استدلال، ولا يمكن نقل هذه المعرفة لشخصٍ آخرَ إلّا أنْ يَمُرَّ بالتّجربة الحدسيّة نفسها التي مرّ بها.

- **التّصوّر الإسلاميّ**: يقوم على أساس التّكامل بين مصادر المعرفة المتنوّعة؛ فهو يعترف بالواردات الحِسِّيّة وبعمل العقل والحدس والخبر، كلٌّ في نطاقه وبشروطه (مع التّأكيد على أنّ أهمّ ما يدخل في الخبر هو الوحي).

ثالثاً: إمكانيّة المعرفة: هل يمكن التّوصّل إلى معرفةٍ يقينيّةٍ أم لا؟، وفي هذا المجال اتجاهانِ:

١. **الاتِّجاه الشّكِّيّ**: وأصحاب هذا الاتِّجاه يعتقدون أنّه لا يمكن الوصول الى معرفةٍ يقينيّة، وينقسمون – بدورهم – إلى قسميْنِ:

أ– **الشّكّ المذهبيّ**: وينصّ على أنّ الانسان ينطلق من لحظة الشّكِّ لينتهيَ إلى لحظة الشّكِّ؛ مُتّخذاً الشّكّ مذهباً، ومن أشهر رُوّادِهِ هم السّفسطائيّين.

ب– **الشّكل المنهجيّ**: وينصّ على ضرورة أنْ ينطلقَ الانسان من لحظة الشّكِّ لِيَصِلَ الى المعرفة اليقينيّة؛ فَمُبتدأهم الشّكّ ومُنتهاهُم اليقين.

٢. **الاتِّجاه اليقينيّ**: وأصحاب هذا الاتِّجاه يعتقدون بإمكان تحقّقِ المعرفة اليقينيّة، ويتوزّعون من جهة مصدر المعرفة الى المصادر المذكورة آنفاً.

- **التّصوّر الإسلاميّ**: يعترف الإسلام بإمكانية التّوصّل إلى معرفةٍ يقينية، ويتناول مصادر المعرفة المختلفة كلّاً في نطاقه وبشروطه، ويتناول عالمَ الغيب والشّهادة (عن طريق الوحي مثلاً، وهو الخبر الصّادق).(١)

---

(١) الفقرات السّابقة المتعلّقة بنظريّة المعرفة مستفادة من محاضرة (مقدّمة منهجيّة لنظريّة المعرفة للأستاذ أحمد السيّد)، ومحاضرة (مدخل لفهم نظريّة المعرفة للأستاذ عبد الله العجيري).

ممّا سبق نلحظُ الحضور المركزيّ للعقل في مجال المعرفة، سواءٌ من جهة تحصيل المعرفة أو من جهة قبولها أو صياغتها؛ يقول الدكتور عبد الرحمن الزنيدي في كلامه عن العقل: "كما أنّ تلك المذاهب مع قولها بتلك المصادر، لم تستطع الاستغناء عن العقل تماماً؛ فقالت به بوجهٍ من الوجوه"[١]، ولهذا سنبيّنُ — باختصارٍ – تعريف العقل وحدوده.

العقل في اللغة: تدلّ مادّة "عقل" في اللّغة العربيّة على حالة حبسٍ وتقييد، قال ابن فارس: (العين والقاف واللام أصلٌ واحدٌ منقاس، يدلّ على حبسةٍ في الشّيء، أو ما يقارب الحبسة)[٢]؛ فالعقل حبسٌ أو منعٌ، ومنه: عقال البعير الذي يمنعه من الانفلات.

ومنه تسمية العرب ما في الإنسان عقلاً؛ لأنه يمنعه من أشياء، لولاهُ لانساق إليها الإنسان.

قال الحارث بن أسد المحاسبيّ عن العقل: "إنه غريزةٌ جعلها الله في الممتَحنينَ من عباده، لا يُوصَفُ بجسمٍ ولا لونٍ، ولا يُعرَفُ إلّا بِفِعاله".[٣]

العقل في الاصطلاح: اضطرب تعريف العقل في الفلسفة اليونانية كثيراً نتيجةً لمحاولة تفسير المعتقدات الوثنيّة وربطها بالعقل الجوهر القائم بنفسه وفصله عن العقل البشري الذي هو عرضٌ قائم بالإنسان.[٤]

في حين أنّه في الفلسفة الإسلامية نجد التصور عن أوضح وأدق، فقد عّرف علماء المسلمين العقل بأنه (قوة غريزية في النفس تتمكن من إدراك الحقائق والتمييز بين الأمور)، وعرّفوه أيضاً بأنّه (العلم الضروريّ الذي يقع ابتداءً ويعمّ العقلاء)[٥]، فالعقل – عندهم – قوّةٌ مدرِكة تتمثّل في علومٍ ضرورية يستطيع بها الإنسان أن يترقّى في حياته بما يَعْجَزُ عنه مَنْ لا عقلَ له.

وهذا الوصف هو للعقل بمعنى المبادئ العقلية الأوليّة الفطريّة أو (العقل الغريزيّ)، وليس العلمَ الحادِثَ أو (العقل المكتسب)؛ يقول الراغب الأصفهاني: "**العَقْل يقال للقوّة المتهيّئة لقبول العلم، ويقال للعلم الذي يستفيده الإنسانُ بتلك القوّة عَقْلٌ**".[٦]

(١) مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي: د. عبد الرحمن بن زيد الزنيدي، ص ٣٠١.
(٢) معجم مقاييس اللغة، مادة (عقل).
(٣) العقل وفهم القرآن: الحارث المحاسبيّ، ص ٢٠٤.
(٤) ينظر: مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، ص ٣٠٣ - ٣٠٧.
(٥) المصدر السّابق، ص ٣٠٨.
(٦) المفردات في غريب القرآن: الرّاغب الأصفهانيّ، ص ٥٧٧ .

العقل في الفلسفة الحديثة: تعدّدت التعريفات في الفلسفة الحديثة لمفهوم العقل نتيجةً لتوسّع ونضج وتشّعب مباحث الفلسفة عبر القرون وتأثير العلوم التجريبية الحديثة عليها، وبسبب محاولة التوصّل إلى الأسس المادية أو تفسير ظاهرة (التعقّل)، ولكنها في المحصلة تتناول ظاهرة واحدة من زوايا متعددة وهي ظاهرة الوعي الإنساني.

وقد عرّفها العقليّون – القائلون بإمكان المعرفة عن طريق العقل – بأنها:(مجموعة المبادئ القبلية المنظمة للمعرفة، المتميزة بضروريتها، وكليتها، واستقلالها، وهي الفارقة –كما يرى لايبتنز – بين الإنسان والحيوان).[1]

في حين أنّنا نرى أنّ التجريبيين – الذين يحصرون المعرفة في الجانب الحِسِّيِّ التّجريبي – لا يُنكرون العقل إنكاراً تامّاً، ولكنّهم يُنكرون المبادئ القبلية، ويرون أنّ العقل صفحةٌ بيضاء تُنقش فيها الحقائق والعلوم عن طريق التّجربة، وبالتّالي تكون المبادئ العقليّة الضّروريّة ليست أوليّة وإنّما ترسّبت أو تكوّنت في العقل عن طريق التّطوّر أو عن طريق الخبرات التّراكميّة، أي أنّ تكرار القضايا الجزئية يُكوِّن في العقل قضايا كليّةً هي المبادئ الضرورية، وهذا موطن الإشكال الكبير في مبحث المعرفة الذي يترتب عليه لوازم فكرية ومعرفية وعملية كثيرة، بل غالى بعض الملحدين وأنكر وجود مبادئ عقلية ضرورية على أيّة صفةٍ كانت!.

ويبدو واضحاً من التّعريفات والتّقريرات السّابقة أنّ هناك تلازماً بين العقل والمبادئ العقلية الأولية، حتّى لا يكاد يُعّرفُ العقل ويتُصوّرُ إلّا بها.

وسنتناول في المباحث التّالية توصيف وسمات ومجالات هذه المبادئ وأهميّتها، وما يترتب على نفيها أو الطّعن فيها أو في ضروريّتها وأوليّتها.

---

(١) المعجم الفلسفي: ٨٧/٢.

المبحث الأول: تعريف المبادئ العقليّة الأوّليّة، ما هي أبرز سماتها؟ وموقف الحسيين منها.

المبادئ الأوليّة، أو الأوليّات، أو المبادئ العقلية: هي معقولات معينة ذات طبيعة خاصّة يدركها الإنسان من نفسه ضرورةً، اصطلح على تسميتها بالعلوم الضرورية، أو المبادئ الفطرية الأولية، أو البدهيات العقلية؛ تهجم على النفس من غير توسطِ نظرٍ أو استدلالٍ، بخلاف نمطٍ آخرَ من المعقولات اصطلح على تسميتها بالعلوم النظرية، وهي ما يمكن تحصيله عن طريق النّظر والاستدلال.

والفرق بين العلوم الضّروريّة والعلوم النّظريّة ينبغي أن يكون واضحاً – بل بدهياً – يحسّهُ الإنسان من نفسه ضرورةً، ويجد – لأجل ذلك – من نفسه مدافعةً شديدة لمحاولات التشكيك في البدهيّات، بخلاف تلك العلوم النظرية، والتي قد تعرض له في الشّبهات والإشكالات؛ فيدافعها بالنّظر.

بل إنّ من طبيعة هذه العلوم الضرورية استغناءَها عن البرهنة والتدليل، بل إليها المرجع في العملية الاستدلالية؛ فالعلوم النظرية إنما تُرد إلى العلوم الضرورية.(١)

يقول الشيخ المعلمي اليماني: "وأما القضايا الضرورية والبديهية؛ فقد اتفق علماء المعقول أنها رأس مال العقل، وأنّ النظر إنّما يرجى منه حصول المقصود ببنائه عليها، وإسناده إليها".(٢)

وعرّفها صاحب البصائر النصيرية فقال: "هي القضايا التي يصدق بها العقل الصريح لذاته ولغريزته، لا لسببٍ من الأسباب الخارجة عنه".(٣)

وإذا عدنا الى تعريف العقل في الفلسفة الإسلامية في المبحث السابق فسنجد العقل الغريزي مطابقاً لمفهوم المبادئ الفطرية أو الأوليات العقلية، وبنحوه جاء عن بعض فلاسفة اليونان وفلاسفة العصر الحديث.

---

(١) شموع النهار: الأستاذ عبد الله العجيري، ص ٣٩.
(٢) القائد على تصحيح العقائد: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ص ٣٨.
(٣) البصائر النصيرية: الساوي، ص ٢٢٠.

كليات المبادئ العقلية الأولية:

تتمثل المبادئ الأولية التي فطر عليها العقل في تلك الأحكام الكلية؛ مثل: (الكلّ أعظم من الجزء، والواحد نصف الاثنين، والأشياء المساوية لشيءٍ واحدٍ متساوية، والنقيضان لا يجتمعان، والسببية، والغائية، والموجود إمّا بالقوّة وإمّا بالفعل، وأنّ الموجود أيضًا إمّا بالذات وإمّا بالعرض، والوحدة مبدأ الكثرة، والكثرة لا توجد بدون الوحدة وغيرها كثير).

وقد حاول بعض الفلاسفة حصرها بشكل كلي فجعلها في أربعة مبادئ أساسية تنبثق عنها المبادئ الأخرى، وهي:

١. مبدأ الهوية، الذي يقضي بأن ما هو هو وما ليس هو ليس هو، أي أنّ الشيْ لا يكون غيرَهُ.

٢. مبدأ عدم التناقض، الذي يقضي بأنّ الشيء الواحد لا يمكن أن يكون، وأن لا يكون معاً.

وهذا المبدأ من أهم المبادئ العقلية، وجوهر الفكر المنطقي، وهو لازم لكل معرفة بحيث لا يمكن التيقن من صحة معرفة بدون الركون إليه.

٣. مبدأ نفي الوسط الثالث (الوسط المستبعد)، الذي يقضي بأن كل شيء هو أمّا (أ) وإمّا لا (أ)، ولا وسط بينهما، فالعدد زوجٌ أو فردٌ، ولا يمكن أن يكون إلا أحدهما.

والمبدآن الثاني والثالث مرتبطان، لأن مقتضى الثاني أن النقيضين لا يكونان معاً، ومقتضى الثالث أنهما لا يرتفعان معاً، بل لابد أن يكون أحدهما.

٤. مبدأ العِلّيّة، ومقتضاه أنه لا يمكن أن يحدث شيء دون أن يكون هناك سببٌ أو علّة محددة، تصلح تفسيراً لحدوثه، وتكون هذه العلّة كافيةً إذا كانت قادرةً وحدها على التّفسير الحقيقي الكامل لذلك الحدوث.[١]

وقد حصرها آخرون في مبدأين أساسين فقط والبقية تتفرع منها، وهما: **مبدأ عدم التناقض ومبدأ السببية**.

ويشمل عدم التناقض عدم اجتماع النقيضين، وهو الذي يسمى (الوسط الممنوع)، وعدم ارتفاع النقيضين، وهو الذي يسمى (الثالث المرفوع)، وهذا هو معنى القول بأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان.

كما يشمل مبدأ عدم التناقض مبدأ الذاتية، والمقصود به أن كل شيء هو ذاته، أو الهوية، والمقصود به أن كل شيء هو هو؛ إذ إنّ كون الشيء هو ذاته يستلزم أنه ليس غيرَ ذاته؛ لأنه إذا كان موجوداً لم يصحَّ أن يكون غيرَ موجود، وإلّا

(١) ينظر: مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، ص ٣٢٥.

لزم الجمع بين النقيضين، إذ إنّ عدم وجوده يناقض وجوده، فإذا تحقّق وجوده وكان له ذاتٌ وهويّة تخصّهُ لزم ألّا يرتفعَ ذلك الوصف عنه مع تحقّق ذاته وهويته.

وأما مبدأ السببية فيقوم على أنّ لكل حادثٍ سبباً، إذ لا يمكن أن يكونَ وجود الحادث ذاتياً، وإلّا لزم ألا يسبق وجودَهُ عدمٌ، كما لا يمكن أن يكونَ وجودُهُ من غير سببٍ.[١]

يقول (ليبنتز): (براهيننا مؤسسة على مبدأين عظيمين: مبدأ عدم التناقض، الذي بفضله نحكم ببطلان كل ما هو متناقض، وصدق كل ما يعارض أو يناقض ما هو باطل. ومبدأ العلّة الكافية، الذي به لا نعدّ أيّ واقعةٍ قائمةً في الواقع ... ما لم يكن لها علّةٌ كافية تبين لماذا كانت الواقعة أو القضية على ما هي عليه، ولم تكن على نحوٍ آخر، على الرغم من أن هذه العلل في معظم الحالات لا تظل خافية علينا)[٢].

سمات المبادئ العقلية:

بإمعان النظر في المبادئ العقلية الأولية واستقراء ملامحها، تبرز سمتان مميزتان لها وهما:

١. **الفطرية**: وهي الأصل فيما يميزها من خصائص، ولهذا أكد عليها العقليون كلهم، وتنوعت عباراتهم الدالة على هذا المعنى: كالأولية، والبدهية والقبلية؛

أ– فكونها فطرية: نسبة للفطرة أو الجبلة التي يكون عليها الإنسان حال ولادته، أي أن الله سبحانه وتعالى خلقها في النفس البشرية قبل مباشرتها، أي أنّها معرفة خارجية، مع أنّها تتضح بعد ذلك وتتبين، ويكون هذا الوضوح سائقاً للنفس نحو مقتضياتها، وقد تتأثر بعوامل خارجية فتغفل النفس عن شيء منها، أو يخفت وضوحها، وهي مع ذلك مضمرة في النفس، تعود لوضوحها كلّما انجلى غشاؤها بالتذكير أو بزوال العالم الحاجب ونحوه[٣].

ب– وأمّا كونها بدهية: فيراد بها إذا خُصّت بها تلك المبادئ كونها (لا تحتاج بعد توجه العقل إلى شيء أصلاً)[٤]، وأصل البده والبداهة والبديهة في اللغة: (أول كل شي وما يفجأ منه)[٥].

---

(١) ينظر: العقل والوجود: يوسف كرم، ص ٢٩٨، نقلاً عن كتاب المعرفة في الإسلام.
(٢) أبحاث جديدة في الفهم الإنساني: ليبنتز، ترجمة: د. أحمد فؤاد كامل، ص ٧٦.
(٣) ينظر: درء تعارض العقل والنقل: شيخ الإسلام ابن تيمية، ص ٤٨٩، ص ٤٤٦، و ص ٤٦١.
(٤) تعريفات الجرجاني، ص ٤٣.
(٥) القاموس المحيط – فصل الباء باب الهاء.

وقد أخَذَتْ مِن هذَيْنِ في هذا المجال؛ لأنها أول المعارف، من جانب، ولبروزها في عقل الإنسان بنفسها دون مقدمات تسلم إليها، من جانبٍ آخر.

ت- وأما كونها قبلية: فهي أكثر رواجاً ووصفاً لهذه المبادئ في كتب الفلسفة المعاصرة، ترجمة لكلمة (APRIORI)[١].

وتعني قبلية المبادئ العقلية – عند ليبتنز وكانت –: تقدّمها المطلق على التجربة، ومع أن المعرفة عندهم لا تنطبق إلا عن طريق الإدراكات الحسية لذا فإن الفيلسوفيْنِ يُفسِّرانِ تقدّمها بأن التجربة لا تكون عِلْماً إلّا بالرّجوع إليها؛ فيكون تقدمها تقدماً منطقياً.

ث- وكونها أولية: فهي نسبة إلى الأول وهو الفرد الذي لا يسبقه، أو يقارنه غيره من جنسه. والأوليات العقلية يعرفها الجرجاني بما عرّف به البدهيات بأنها: (التي لا تفتقر إلى شيء أصلاً بعد توجه العقل إليها)[٢].

وهي – بعبارة أخرى – القضايا التي يوجبها العقل الصريح لذاته من جهة قوته المجردة، من غير معنىً زائدٍ عليها يوجب التصديق بها[٣].

وخلاصة سمة الفطرية: هو أن النفس مجبولة عليها، وكونها متقدمة على أي معرفة بشرية سواها[٤].

تحقيق كونها فطرية:

وقد يُشْكِلُ على البعض كون هذه المبادئ فطريةً وأنها كامنة في النفس مستغنية عن الاستدلال منذ الولادة، ولا دور للخبرة الحسية في ذلك (وهذا ما فهمه جون لوك ودعاه الى الرد عليه) – نقول: – قد يُشكلُ هذا مع شهادة الواقع بعدم وجود أي معارف عن الإنسان عند ولادته، وكذلك الآية الكريمة {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا...} من التعميم في النفي.

وحلّ هذا الإشكال أن يُعلم أنه لا يلزم من القول بفطريتها أن تكون متحقّقةً بالفعل، بل يمكن أن تكونَ فطرية مع أنّ وجودها إنما هو بالقوة لا بالفعل، بمعنى أن الإنسان مفطور على التسليم بها بمجرد تصورها، بحيث لا يحتاج في ذلك إلى

---

(١) باللغات الإنجليزية والفرنسية واللاتينية. ينظر: المعجم الفلسفي، ١٨٤/٢.
(٢) التعريفات: ص ٣٩.
(٣) معيار العلم: أبو حامد الغزالي، ص ١٥٩.
(٤) ينظر: مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، ص ٣٣١-٣٣٢.

برهان؛ فهي فطرية لا بمعنى أنها كامنة في النفس، وإنما بمعنى أن الغريزة العقلية تقتضيها بالضرورة، وعلى هذا فليست فطريتها هي مجرد إمكانها، بل هي وجود تحققها مع سلامة الحواس والغريزة العقلية[١].

وإلا فقد يمنع من ظهور مقتضى الفطرة الإفسادُ الخارجيّ؛ كما نبّه إليه النّبيّ صلى الله عليه وسلم في قوله: ((**مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يهَوِّدَانِهِ أَوْ ينَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ**)) رواه البخاري[٢].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "أمّا أنه لا تقوم معرفةٌ لدى الإنسان إلّا بعد إدراكه الحسي، فهذا صحيح، ولكنه لا يعني أن المعرفة تنبثق من الحسّ مستقلاً، وإنما يعني أن هذه المبادئ لا يظهر أثرها إلّا من خلال حدوسٍ تَكونُ مجالَ فاعليتها، فهي مستكنة في العقل الإنساني منذ ولادته دون أن تكون إذ ذاك علماً، كما قال سبحانه: {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا} النحل:٧٨، فإذا تفاعل الإنسان بعد ذلك مع الوجود المحيط به عن طريق الإدراكات الحسية المتفرقة؛ برزت هذه المبادئ لتؤدي دورها في الارتفاع بهذه الإدراكات إلى مستوى المعرفة الإنسانية، ولتهدي الإنسان إلى ما وراءها من حقائق" [٣].

٢. **العمومية**: ويراد بها – عند العقليين – شمول هذه المبادئ القبلية ومقتضياتها لكل العقول بحيث تكون الحقيقة واحدة عند جميع الناس العاقلين على السّواء، ولا تتوقف على مزاج أحد، ولا تنسحب على فردٍ دون فردٍ. ويرى (ديكارت) أن العقل أحسن الأشياء توزّعاً بين الناس بالتساوي، ويقول في جوابه على سؤال مفترض: (لماذا اختلف الناس في المعرفة النظرية وتناقضوا مع أن منطلقهم ومبنى معارفهم واحد؟): "إنّ هذا ينشأ من أننا نوجّهُ أفكارنا في طرقٍ مختلفة، ولا ينظر كلٌّ منا في نفس ما ينظر فيه الآخر، لأنه لا يكفي أن يكون للمرء عقل سليم، بل المهم أن يستخدمه استخداماً سليماً"[٤].

وهل هذه العمومية لكل العقول بدرجة واحدة من الحضور والوضوح والبداهة؟ أم إنّهم يتفاوتون في ذلك؟ هذه المسألة تتنازعها عدّة أقوال، خلاصتها ما ذكره الدكتور عبد الرحمن الزنيدي: "ويمكن القول في هذا: إن حضور تلك المبادئ ليس على درجة واحدة لدى العاقلين كلهم، بل تكون على درجات متفاوتة، ولكن ذلك لا يعني أن المبادئ هي في ذاتها نسبية في دلالتها على الحقيقة، وإنما تأتي النسبية من حيث صلة الناس بها ومدى تفاعلهم معها، وأسباب التفاوت هذا كثيرة من أهمها: الركون إلى الحياة البهيمية التي تقوم على الغرائز

(١) المعرفة في الإسلام: عبد الله القرني، ص ٣٠١-٣٠٢.
(٢) شموع النهار، ص ٣٠.
(٣) مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي ، ص ٣٦٠.
(٤) رينيه ديكارت، مقال في المنهج، ترجمة: محمد محمود الخضيري، ص ٣ و ٤.

الدنيا، وتأثير الجانب المادي في الإنسان على حركته الفكرية، ونحو ذلك، فمثل هذه تحتاج تذكيراً بتلك المبادئ المستقرة فيها وبعثاً لها فيتم حضورها، على أن كبار هذه المبادئ لا يمكن لإنسانٍ أن يكابر فيها إلّا أن يكون فاقدَ العقل، منحرفَ الفطرة تماماً، مثل: أنّ النقيضين لا يجتمعان، وأن الكلّ أكبر من الجزء ونحوها"[1].

موقف الحسّيينَ من المبادئ العقلية الأولية[2]:

تقرر فيما سبق أن المبادئ الأولية فطرية، وأن القول بفطريتها يتضمن أمرين:

1. **أن العقل هو مصدر تلك المبادئ.**
2. **أن دليل صدقها هو مطابقتها للغريزة العقلية.**

لكن الحسّيينَ (التجريبيين، الماديين) أنكروا هذين الأصلين، وبالتّبع فقد أنكروا ما يترتب عليها، إذ إنّهم نَفَوا أنْ يكونَ العقلُ مصدرَ هذه المبادئ، وجعلوا الخبرة الحسية هي مستند تلك الضرورة والمبادئ (على تفاوتٍ بينهم في تحديد كيفيتها)، بناءً على أصل مذهبهم هو أنّ الحس هو مصدر جميع المعارف، ولا يختص العقل بشيء منها استقلالاً، واستندوا على ذلك بما يلي:

١. **فيما يتعلق بمصدر المبادئ الأولية**؛ يجعلون الحواسّ هي المصدرَ الوحيدَ للمعرفة، ولا يستقلّ العقل بشيء منها، وكلّ معرفةٍ حاصلة في العقل فأصلها حِسّيّ، والغريزة العقلية مُنفعلةٌ لا فاعلة، أو كما عبّر عنها (هيوم) (أشبه بمسرح تتعاقب عليه الإدراكات الحسية)، ويستدلون على هذا الطرح بأنّ:

أ- تحليل المعرفة يدلّ على أن جميع المعارف ترجع إلى خبرات حِسّيّة.

ب- من حُرِمَ قوةً حِسّيّة؛ حُرِمَ ما تقتضيه من معرفة.

ويجاب عن الدليل الأول: بأنه لا يُسَلَّمُ أنّ جميع الأفكار حِسّيّة؛ بل هناك أفكار عقلية خالصة، وبيان ذلك أولاً: أن المبادئ العقلية الأولية تختص بخاصّتين هما (التعميم والضرورة):

والمقصود بالتعميم: أنها أحكام كلية مطلقة، لا تختص بموجود عن موجود، بل تعمّ المشاهَد المحسوس وغير المحسوس، في حين أنّ الأفكار الحسية لا تختص إلّا بالمحسوس، فعدم إمكان مخالفة هذه الأحكام مطلقاً دلّ على فطريتها وعدم كونها تجريبية.

(١) مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، ص ٣٣٦.
(٢) نقلا عن كتاب المعرفة في الإسلام، ص ٣٠٦ – ٣٢٣، بتصرفٍ واختصار.

ومعنى كونها ضرورية: يُقصد به أن العقل يسلم بها بلا برهان، بل بمجرد تصورها. وهذه الضرورة لا يمكن أن تكون حِسِّيّة تجريبية؛ إذ أنّ الإدراك الحِسِّيّ إنما يدلّ على الوقوع الدالِّ على مجرّد الإمكان؛ فلزم أن يكون مصدرُ الضرورة في هذه المبادئ هو العقل، لا مجرّدُ الإدراك الحِسِّيّ.

وثانياً: أن التجربة لا تعطي أبداً لأحكامها صفة الكلية الحقيقة الدقيقة، بل صفة الكليّة المفترضة والنِّسبيّة بالاستقراء، وتبعاً لذلك فإنّ الحكم المتصور أنّه ذو كليّةٍ دقيقة؛ بمعنى أنّه لا يمكن إيرادُ استثناءٍ عليه، لا يُشتقّ من التجربة، بل يتّصف بصفة الصِّدق القبليّة مطلقاً، إذن؛ فالضرورة والكلية الدقيقة هما العلامتانِ الأكيدتانِ على معرفةٍ قبليّة، وهما مرتبطتان كلتاهما بالأخرى ارتباطاً لا انفصام له، وبانتفاء الكلية والضرورية لا يمكن أن تُبنى عليه أحكامٌ يقينيّة.

وبهذا يُعلم بطلانُ ما استدلّ به الحِسّيّونَ على نَفْيِ فطرية المبادئ العقلية الأولية وأنّ مصدرها العقل، وقولهم إنّ تحليل الأفكار يدلّ على أنها حسيّة في أصلها؛ إذ لا يمكن أن تكون الضرورة والكلية الثابتتان لمبادئ العقل ناشئةً عن التجربة، بل هي أحكامٌ عقليّةٌ فطريّةٌ غيرُ مستمدةٍ من التّجربة والخبرة الحسّيّة.

ويُجاب عن الدليل الثاني: وهو قولهم: (إنّ مَن حُرِمَ حاسّةً حُرِمَ الأفكارَ الي تترتب عليها، ومَنْ حُرِمَ جميعَ الحواسِّ فإنه لا يمكن أن يعرفَ شيئاً)، فهو غيرُ مُسَلّمٍ به؛ لأنّه في الحقيقة لا تعارضَ بين فطرية المبادئ العقلية الأولية واشتراط الإدراك الحِسّيّ لتحقّقها، إذ أنّ المقصود بفطريتها (كما قرّرنا سابقاً) هو وجودها بالقوّة، والوجود بالقوّة إنّما ينتقل إلى الوجود بالفعل مع تحقّق شروطه وانتفاء موانعه، ومبادئُ المنطق والعقل الأوليّة إنّما تتحقّق باشتراط سلامة الغريزة العقليّة وسلامة الحواسّ.

وإذا كان مَنْ سَلِمَتْ حواسُّهُ لم تتحقّق له مبادئ المنطق إلّا مع سلامة غريزته العقليّة، فكذلك مَنْ سَلِمَتْ غريزته العقليّة بإنّها لن تتحقّق له تلك المبادئ إلّا مع سلامة حواسِّه. واشتراط سلامة الغريزة العقلية هنا ظاهر؛ لأنها مصدر تلك المبادئ ومستند صدقها على ما سبق بيانه.

وأما اشتراط سلامة الحواسِّ هنا فلأنّ المبادئ العقليّة الأوليّة أحكامٌ كليّة، وكلّ حكمٍ كليٍّ لا يمكن تحقّقه دون تصوّر جزيئاته.

٢. **وأما ما يتعلّق بمستند صدق المبادئ الأولية عند الحِسّيّينَ**: فإنّهم حين نَفَوا أن يكون مصدرُ هذه المبادئ هو العقل قد ترتّب عليه التزامهم بأنها ليست ضروريّة وأنّ العقل ليس مستندَ صِدْقِها، وخرج عن هذا التقرير أصحابُ المنطقيّة الوضعيّة – وهُم مِن أتباع المذهب الحِسِّيّ– فقالوا بأنها ضروريّة ويقينيّة دون أن يكون العقلُ مستندَ صدقها، فأمّا القول الأول بأنها ليست ضروريةً فيُرَدُّ عليه ببيانِ كونها ضروريّة فطريّة وهذا قد بيّنّاهُ سابقاً،

وأمّا قول أصحاب المنطقيّة الوضعيّة الذين أقرّوا بكونها ضروريّة دون أن يكون العقلُ مستندَ صدقها، فإنّ لهم وجهيْنِ في بيان مستند ضرورة المبادئ العقلية الأولية:

أ- **الأول**: أنها لا تتضمن خبراً عن الواقع، ولا يضيف جزؤها الثاني إلى جزئها الأول معنىً جديداً، بل الثاني مفهومٌ من الأول، إمّا بدلالة التّطابق وإمّا بدلالة التّضمن، ويكفي فيه مجرّد تصوّر الموضوع، وأسموها بالتّحليليّة أو التّكراريّة، مثل (الأعزب غير متزوج) أو (أ هي أ)، أمّا القضايا الخبريّة فهي تركيبيّة، بمعنى: أنّ ما يُذكر في تاليها يُضاف إلى مُقدّمها ولا يُفهم بمجرّد التّحليل، مثل (الحديد يتمدّد بالحرارة)؛ فتمدّد الحديد بالحرارة لا يُفهم من مجرّد تصوّر الحديد؛ فقرّروا أنّ التّحليليّة تكون يقينيّة بالضّرورة، والإخباريّة لا يلزم يقينُها وصدقُها ضرورةً.

ويُجاب عن هذا بأنّ الضّرورة في هذه القضايا لم تستند على كونها تحليلية فقط، وإنما ترجع إلى مبادئ أولية قبلية، مثل قولنا (أ هي أ) أو (الماء هو الماء)، فإنها تستند إلى مبدأ عقلي ضرورية وهو الذاتية، ومبدأ الذاتية ليس مجردَ تكرار الموضوع في المحمول، وإنما هو حكم عقليّ ضروريّ، يتضمّن الإثباتَ والنّفي ويستند إلى تمييز الحقائق بخصائصها. وضرورة الإثبات والنفي هنا تستند إلى استحالة الجمع بين النفي والإثبات، وإلّا كان ذلك مناقضة لمبدأ عدم التناقض، وهو مبدأ عقلي ضروري أيضاً.

وبهذا يُعلم أنّ هذه القضايا ليست تحليلية محضة؛ لأنّ الحكم بضرورة الإثبات والنّفي ليس متضمناً في جزء القضية الأول، وإنماء يستند إلى حكمٍ عقليٍّ خالص، فيلزم أنْ تكونَ هذه الصّورة إخباريّة لا تحليليّة.

ب- **والوجه الآخر**: (إنّ حقائق المنطق تقوم على قواعد استخدامنا في اللغة، وما دامت هذه القواعد من صنعنا فإنه يجب أن تكون حقائق المنطق من صنعنا كذلك، وتسمى هذه النظرية نظرية المواضعة اللغوية)[1]، وهم يُفسِّرونَ الاتِّساق أو عدم الاتِّساق بين الألفاظ وفقَ تلك المبادئ التي هي عندهم مجرّد قواعد اتفاقيّة. فيقولون مثلاً: إنّ لفظ (أبيض) مُتّسقٌ مع لفظ (مربّع) لإمكان اجتماعهما، لكنّ لفظ (أبيض) ليس مُتّسقاً مع لفظ (أسود) لاستحالة اجتماعهما. وهذا لا يرجع عندهم الى ضرورةٍ عقليّة، وإنّما إلى مجرّد أنّ هذه أحكامٌ وقواعدُ اتّفق عليها النّاس، والمبدأ لا يمكن أن يُناقش لمجرّد أنّه (موضع اتفاق).

---

(١) المنطق الرمزي ونشأته: د. محمود فهمي زيدان، ص ١٩٤.

ويُجاب عن هذا الفرض: بأنه لا يمكن الاتفاق على المبادئ المنطقية دون أن يستند ذلك إلى ضرورةٍ عقليّة، وإلّا فكيف أمكن الاتفاق والمواضعة على تلك المبادئ إذا لم تكن مؤسّسةً على ضرورةٍ عقليّةٍ مشتركة بين النّاس تقتضي ذلك الاتفاق، وإلّا أمكن أن يتفق الناس على مبادئَ منطقيّةٍ مناقضةٍ لهذه المبادئ.

وحاول بعضهم التوفيق بين هذين القولين المتعارضين عند الحسِّيِّينَ وأصحاب المنطقية الوضعية بأن الضرورة نسبية، فتكون ضرورةً في زمنٍ دونَ آخرَ بحسب ما يُتواضع عليه، ولا دليل لهم في ذلك إلّا ادعاؤهم أنّ (الفرض في كلِّ الحالات مُسَلَّمٌ به لأنه مجرّد فرض)، لكنّ هذا الادعاء مبنيٌّ على قولهم: إنّ المبادئَ المنطقيةَ اتفاقيةٌ وليست أوليّةً، وهذا فاسدٌ كما بيّناهُ سابقاً.

والحاصل أن أصحاب نظرية المواضعة اللغوية قد ناقضوا الحقيقة؛ إذ الأصل أنْ يُقالَ إنّ الاتفاق على قواعد استعمال اللغة تحقّق على وفق مبادئَ عقليّةٍ ضروريّة، وليس العكس.

وإذا علمنا أن الاتفاق على المبادئ المنطقية لا بد أن يستند إلى ضرورة عقلية؛ فلا يمكن أن يكون الاتفاق على تلك المبادئ هو مستند تلك الضرورة، وإلّا لزم الدّورُ الممتنع، إذ يكون الاتفاق على المبادئ متوقفاً على ما يتوقف هو عليه، وعلى هذا فإن ضرورة المبادئ المنطقية لا يمكن أن تستند إلى كونها اتفاقية، وإنما كانت اتفاقية لاستنادها إلى الضرورة العقلية.

ومن جميع ما تقدم يُعلم أن أصحاب الوضعية المنطقية، سواءٌ قالوا (إن المبادئ المنطقية مجرّدُ تحصيلِ حاصلٍ، بمعنى أن صدقها قائم على كونها ترجع إلى مجرّدِ رمزٍ مُكرّر)، أو قالوا بالمواضعة اللغوية، فإنه يلزمهم أن يُثبتوا أنّ الضّرورةَ هي لتلك المبادئ العقلية نفسها، فتكون – تبعاً لذلك — فطريّة.

وإنْ لم يلتزموا بذلك؛ لزمهم نَفْيُ الضّرورة عن تلك المبادئ؛ لأنّه لا يمكن الحكم بالضّرورة مع نَفْيِ استنادها إلى العقل.

المبحث الثاني: أهميّة المبادئ العقليّة، وخطورة الطّعن فيها

<u>أهميّة المبادئ العقليّة الأوّليّة:</u> ممّا سبق عرضه في تعريف المبادئ العقلية وسماتها ومواطن فاعليتها، وما يتعلق بنظرية المعرفة من أبحاثٍ، وكذلك موقف الحِسّيّينَ من هذه المبادئ وما يترتب عليه من لوازم؛ نخلص إلى النقاط التّالية التي تُبيّنُ الأهميّة الجوهريّة والمركزيّة للإقرار بالمبادئ العقليّة الأوّليّة وضرورتها وفطريّتها:

١. **إمكان المعرفة وتحصيلها**: فإن افتراض خُلوِّ العقل من أي مبدأٍ مسبقٍ ضروريٍّ قائمٍ فيه يفضي إلى استحالة حصول المعرفة، بل يؤدي إلى السّؤال عن معنى العقل نفسه.

فإذا لم يكن ثمّة مبادئ وقوانين غريزية مركوزة فيه، فعلى أي أساس تحصل المعرفة، وما معنى المعرفة في هذه الحالة؟! إنّ القول بأنّ العقل صفحةٌ بيضاءُ يُحيلهُ إلى واسطةِ خزنٍ لا قيمةَ موضوعيّةَ لما يَرِدُ عليه!، وفي الوقت نفسه نجد أنّ بعض هذه المبادئ العقلية كان سبباً دافعاً لتحصيل المعرفة الإنسانية (مثل قانون السّببيّة والغائيّة).

يقول شيخ الإسلام ابن تيميّة: (البرهان – الذي يُنال بالنّظر فيه العلمُ – لا بدّ أنْ ينتهيَ إلى مقدماتٍ ضروريّةٍ فطريّةٍ؛ فإنّ كلّ علمٍ ليس بضروريٍّ لا بدّ أنْ ينتهيَ إلى علمٍ ضروريّ، إذ إنّ المقدمات النّظريّة لو أُثبتتْ بمقدماتٍ نظريّة دائماً لَلَزِمَ الدّور القبليّ، أو التّسلسل في المؤثِّرات في محلٍّ له ابتداءٌ، وكلاهما باطلٌ بالضّرورة واتفاق العقلاء من وجوه:

فإنّ العلم النّظريّ الكسبيّ هو ما يحصل بالنّظر في مقدماتٍ معلومة بدون النّظر؛ إذ لو كانت تلك المقدمات أيضاً نظريّةً لتوقّفت على غيرها؛ فيلزم تسلسل العلوم النظريّة في الإنسان، والإنسان حادثٌ كائنٌ بعد أن لم يكنْ، والعلم الحاصل في قلبه حادثٌ، فلو لم يحصل في قلبه علمٌ إلّا بعد علمٍ قبله، لَلَزِمَ أن لا يحصل في قلبه علمٌ ابتداءً، فلا بدّ من علومٍ بديهيّةٍ أوليّةٍ يبتدئها الله في قلبه، وغاية البرهان أنْ ينتهيَ إليها)[1].

---

(1) درء تعارض العقل والنقل، ٣٠٩/٣.

٢. **صحّة العمليّة الاستدلاليّة**: فإنّ الاستدلال على أيّ قضيّةٍ معرفيّة في جميع المجالات إنّما يقوم برهانُها على معارفَ مسبقةٍ، والتي بدورها تستند إلى معارفَ قبلها وهكذا؛ فوجب أنْ تنتهيَ إلى مبادئَ ضروريّةٍ أوليّةٍ لا تحتاج إلى برهانٍ، وإنّما تصحّ في العقل ابتداءً، وإلّا وقعنا في التّسلسل الممتنع.

وأيضاً فإنّه لا يمكن أن تكون المقدماتُ النظريّةُ معلومةَ الصِّدْقِ لذاتها، بحيث لا تحتاج إلى دليل، وإلّا لم تكن نظريةً بل ضروريّة، والمفروض أنها نظريّة؛ فيلزم من ذلك الدّور الممتنع، وفي كلا الحالَيْنِ لا تصحّ أيّ عمليّةٍ استدلالية.

٣. **ضبط صحّة المعرفة الإنسانيّة**: فإنّ مصادر الواردات المعرفيّة للإنسان متنوِّعة (التّصوّرات العقليّة، والواردات الحِسِّيّة، والأخبار، وبعض أنواع الحدس)، والمعارف المتحصِّلة بهذه المصادر كثيرةٌ جداً، فلو لم يكن ثمّة مستوىً من المبادئ مُسَلَّمٌ به ومتّفقٌ عليه بين جميع عقلاء البشر وتكون صحيحةً في نفسها ومستغنيةً عن البرهان؛ لما كان بالإمكان ضبطُ صحّة المعارف البشرية المتراكمة عبر الزمن ونقدها وبيانُ الصالح منها من الفاسد.

٤. **ضبط الجدال الفكري**: إذ أنّ التوجّهات الفكريّة تختلف كثيراً بين البشر، وتتفاوت مستويات التّحصيل المعرفيّ؛ ما يؤدي إلى اختلافٍ وتضادٍّ كثير؛ فإنّ الحاجة إلى المبادئ الضّروريّة المتّفقِ عليها بين البشر تشتدّ في مواطن النِّزاع الفكريّ الكبرى، وغالباً ما يكون عاملَ حسمٍ.

٥. **تفسير ظواهر الوجود المختلفة**: يواجه الإنسانُ عدداً هائلاً من الظّواهر في شتّى المجالات الكونيّة والطّبيعيّة والاجتماعيّة والنّفسيّة، ولضرورة التّفاعل والتّعامل معها فهو يحتاج إلى تفسيرها وفهمها.

وفَهْمُ مثلِ هذه الظّواهر الوجوديّة يُحتاجُ فيه إلى مبادئَ عقليّةٍ كليّةٍ متّسقةٍ مع هذا الوجود وقوانينه؛ إذ إنّه ثَبَتَ ضَبْطُ الكونِ واتقانُهُ وسَيْرُهُ وفقَ قوانينَ منضبطةٍ، والإنسان جزءٌ من هذا الكون، بل هو أكرمُ ما في هذا الكون، فلا يشذّ عن نظامه وضبطه.

خطورة الطّعن في المبادئ العقليّة:

إن سلّمنا – جدلاً – بأنّ مصدرَ هذه المبادئ الحسُّ؛ فيلزم أن تكون أموراً احتماليّةً لا ضروريّةً، ما يؤولُ إلى القول باحتماليّة العلوم والمعارِف وعدم يقينيَّتِها، وهو ما التزموهُ وتوصّلوا إليه بعقولهم المتطوّرة، ولكنّها في الحقيقة رجَعت بهم إلى عقليّات السّفسطة اليونانيّة! فإنّ مَنْ شكّ في العقليّات فتشكيكُهُ في الحِسِّيّات أسهل.(١)

فضَرِيبةُ التّسليم بأنّ مصدرها الحسّ وأنّها احتماليّةٌ باهظةُ الثّمن يلزمُ منه التّالي:

أولا: انعدام الثِّقة بالمنهج العلميّ التّجريبيّ؛ لعدم الثّقة في أدوات الرّصد والملاحظة والاستقراء؛ إذ إنّ المنهج العلميّ معتمدٌ على هذه المقدمات.

فمثلًا: القول بوجود الجاذبيّة معتمدٌ أوّلاً على أنّ سقوطَ الأشياء إلى الأسفل يدلّ على وجودِ جاذبيّة في الأرض؛ وهذا اعتمادٌ على مقدّمة ضرورية، وهي: أنّ كلّ حادثٍ لا بدّ له مِن سببٍ، فإنِ سَلّمْنا بأنّ الحوادث قد تحدث بلا سببٍ فلا موثوقيّةَ – إذن – في وجود الجاذبيّة! (إذ الجزم بإيقاع الاستقراء التّامّ غيرُ مستطاعٍ، ومِن ثَمّ فيمكن للمرء أنْ يُشكِّكَ بأنّ هذا القانون قد يكون منتقضاً بمثالٍ خارجَ إطار المادّة المستقرأة، فما الذي يُدريك أنّ ثمّة أمراً حادثاً في بقعةٍ من الكون مثلاً، حادثٌ من دون أنْ يكونَ له سبب؟!)(٢).

ثانيا: القول بالنِّسبيّة وعدم إمكانيّة الوصول إلى حقيقة مطلقة؛ لأنها مبنيّةٌ على فطريّةِ المقدمات، ولو كانت مجرّدَ اكتسابٍ عقليٍّ لكانت مجرّدَ معارفَ نسبيّةٍ؛ ما يؤدي إلى إنكار الحقيقة الموضوعيّة والقولِ بالنِّسبيّة، ولا عجبَ، فقد سبقهم أسلافُهُم السُوفسطائيّون إلى ذلك!(٣)

ثالثاً: انهيار المنظومة الأخلاقيّة: المراد بالقيم الأخلاقيّة (المعاني الكلية التي تضبط أخلاق الإنسان وتصرفاته، كقيمة العدل وحسن الصدق والأمانة، وقُبْحِ الكذبِ والخيانةِ والاعتداءِ والظّلمِ، ونحوها من المعاني).

فهذه المعاني قيمٌ موضوعيّة مطلقة يجد العقلاءُ من النّاس في نفوسهم إقراراً ضرورياً بها، فهي مغروسةٌ في نفوسهم ومتجذِّرةٌ في كيانهم، ولا يمكن لتلك القيم أنْ تكونَ غيرَ متّصفةٍ بالضّرورة والإطلاق؛ لأنّه حينئذٍ ستتغير حياة الإنسان وتنقلب رأساً على عقب، فكل تصرفات الإنسان التي جعلت منه كائناً متفرّداً في بناء حياته ومتميّزاً في تأسيس حضارةٍ قائمةٍ على تلك القيم.

والقول بالنِّسبية وعدم إمكانيّة الوصول إلى حقيقة مطلقة، يلزم منه القول بإنكار القيم المطلقة ونسبيّتها – وبالتّالي – فوضى في حياة الناس ومعاملاتهم وسائر شؤونهم.

(١) ينظر: العقل والوجود: يوسف كرم، ص ١٤٦.
(٢) شموع النهار، ص ٤٣.
(٣) فالسوفسطائيون من أوائل مَن قال بإنكار الحقيقة المطلقة، ينظر: مناهج البحث عند مفكري الإسلام: علي سامي النشار، ص:١٩١.

رابعاً: عدم إمكانية التواصل والإقناع بين البشر؛ إذ إنّه مَبْنِيٌّ على معارفَ مشتركةٍ مطلقةٍ ومستندةٍ إلى هذه المقدمات العقليّة، وبدون وجود هذه المقدّمات يظلُّ كلُّ طرفٍ من البشر محبوساً في إطاره المعرفيِّ الخاصّ!

الخاتمة

من جميع ما تقدّم؛ يُعلَمُ أنّ المقدّماتِ الأوّليّةَ الضّروريّةَ فطريّةٌ وعقليّةٌ، وأنّ دليلَ صحّتها هو مجرّدُ تصوّرها، وعدمِ إمكانيّة التّشكيك فيها، فهي أساسُ كلِّ استدلالٍ، وهذا ما لا يختلفُ فيه أحدٌ من البشر.

وفطريّةُ هذه المقدّمات تدلّ - ضرورةً - على وجود مَنْ أوجدها وفَطَرَها، ولا ملجأَ لمنْكِرِ وجودِ الله سوى إنكارِ فطريّتها، ولكنّ المسألةَ لا تنتهي بذلك، بل يُوصِلُ في نهاية المطاف إلى السّفسطة وانعدام الثِّقة بالمنهج العلميِّ التّجريبيِّ!

(والحقّ، أنّ المبادئ العقليّة هي الأساسُ الذي تقوم عليه المعرفةُ البشريّة، وأنّ مِن المغالطةِ إنكارَها؛ لأنّ مُنكريها مُعتمدونَ عليها في علومهم، بل في رفضهم لها).[1]

والحمدُ لله رب العالمين، وصلّى اللهُ تعالى على سيِّد الأوّلينّ والآخِرين، نبيِّنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.

(١) مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، ص ٣٥٩.

المصادر والمراجع:

١. مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي: د. عبد الرحمن بن زيد الزنيدي.

٢. معجم مقاييس اللغة: ابن فارس.

٣. المفردات في غريب القرآن: الرّاغب الأصفهانيّ.

٤. العقل وفهم القرآن: الحارث المحاسبيّ.

٥. شموع النهار: عبد الله العجيري.

٦. القائد على تصحيح العقائد: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي.

٧. المعرفة في الإسلام مصادرها و مجالاتها: د.عبد الله بن محمد القرني.

٨. أبحاث جديدة في الفهم الإنساني: ليبنتز، ترجمة: د. أحمد فؤاد كامل.

٩. درء تعارض العقل والنقل: شيخ الإسلام ابن تيمية.

١٠. التعريفات: علي بن محمد الجرجاني.

١١. القاموس المحيط: للفيروزابادي.

١٢. معيار العلم: أبو حامد الغزالي.

١٣. مقال في المنهج: رينيه ديكارت، ترجمة: محمد محمود الخضيري.

١٤. المنطق الرمزي ونشأته: د. محمود فهمي زيدان.

١٥. العقل والوجود: يوسف كرم.

١٦. محاضرة: (مقدّمة منهجيّة لنظريّة المعرفة للأستاذ أحمد السيّد).

١٧. محاضرة: (مدخل لفهم نظريّة المعرفة للأستاذ عبد الله العجيري).